

# تقرير حالة البلاد 2019

## ملخص تشبيك مراجعات محور القطاعات الأوليّة

(الزراعة، المياه)



## التقديم

تهدف هذه المراجعة إلى قراءة وتقييم حالة التشبيك بين استراتيجيتي الزراعة والمياه (2016-2025) وبين مراجعتي الاستراتيجيتين في تقرير حالة البلاد لعام 2019، وذلك في السنوات الثلاث الأولى من الاستراتيجيتين (2016-2018). ولتحقيق ذلك، تم اعتماد ثلاثة معايير هي: التشبيك في مضامين الاستراتيجيتين، والمتابعة والتقييم لأعمال تنفيذ الاستراتيجيتين، والإنجاز في المشاريع المائية المشتركة في الاستراتيجيتين.

وبشأن معيار التشبيك في مضامين الاستراتيجيتين، تبين أن التشبيك على الصعيد النظري بين وثيقتي الاستراتيجيتين قائم بشكل واضح على مستوى التحديات والأهداف وآليات المتابعة والتقييم والمشاريع المائية المشتركة. وثمة اختلاف واحد شاب التكامل بينهما يتمثل في إصرار استراتيجية المياه على استكمال حاجة قطاع الزراعة من المياه بخلطها بالمياه المعالجة، وهو ما لم تقبله استراتيجية الزراعة.

وبالنسبة للمعيار الثاني المتعلق بمتابعة وتقييم أعمال تنفيذ الاستراتيجيتين، تبين أنه لم تكن هناك متابعة وتقييم لأعمال التنفيذ، على الرغم من وجود آلية محددة لذلك في كل من الاستراتيجيتين.

أما المعيار الثالث المتعلق بمستوى الإنجاز للمشاريع المائية في كلتا الاستراتيجيتين، فقد تبين أن الإنجاز في مشاريع كل منهما كان بنسبة 40% أو أقل، وهي نسبة منخفضة.

وبناء عليه، تم التوصية بضرورة التوافق بين الاستراتيجيتين حول مسألة مصادر توفير الطلب المتزايد لقطاع الزراعة على المياه لكي لا تكون المياه المعالجة هي المصدر الوحيد لذلك. وتم التوصية بضرورة وجود متابعة دورية (سنوية) لأعمال تنفيذ كل من الاستراتيجيتين وعقد اللقاءات بين المعنيين في وزارتي الزراعة والمياه من أجل تحسين مستوى التنفيذ. وأخيراً، تم التوصية بضرورة تحسين الإنجاز في المشاريع المائية المشتركة بين الاستراتيجيتين عن طريق مراجعة الفرضيات المعتمدة في بناء كل منهما، وتطبيق المتابعة والتقييم بصورة دورية، وبذل المزيد من الجهود لتوفير التمويل للمشاريع، وتحديد الأولويات بصورة أكثر دقة، وإعداد فرق مؤهلة للقيام بمهام التخطيط الاستراتيجي.

## هدف التشبيك بين مراجعتي الزراعة والمياه في تقرير حالة البلاد لعام 2019

الهدف من التشبيك هو إظهار مستوى التعاون والتكامل في التخطيط والتنفيذ بين الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية (2016-2025) والاسراتيجية الوطنية للمياه (2016-2025)، وما ظهر من ذلك في مراجعتي الزراعة والمياه في تقرير حالة البلاد لعام 2019، وبيان أثر مستوى التشبيك على الإنجاز المترقب على تنفيذ استراتيجيتي الزراعة والمياه خلال السنوات الثلاث الأولى من عمرهما (2016-2018).

### - تقييم حالة التشبيك

سيتم تقييم حالة التشبيك بين استراتيجيتي الزراعة والمياه ومراجعتي الاستراتيجيتين في تقرير حالة البلاد لعام 2019 باستخدام ثلاثة معايير:

1. استعراض صورة ومستوى التشبيك بين الزراعة والمياه في مضامين الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية (2016-2025)، وكذلك استعراض صورة ومستوى التشبيك بينها في مضامين الاستراتيجية الوطنية للمياه (2016-2025).
2. مدى القيام بمهمة متابعة وتقييم تنفيذ مضامين كل من الاستراتيجيتين (الزراعة والمياه).
3. اعتماد الإنجاز في أبرز المشاريع التنموية ذات الصلة بمشاريع الري في الاستراتيجيتين خلال السنوات الثلاث الأولى من عمرهما (2016-2018) كمؤشر لقياس مدى الالتزام في التشبيك بين الاستراتيجيتين في التنفيذ العملي.

### - تقييم مستوى التشبيك بين استراتيجيتي الزراعة والمياه

سيتم تقييم حالة التشبيك بين الاستراتيجيتين الوطنيتين للزراعة والمياه (2016-2025) طبقاً لمعايير ثلاثة هي: مستوى التشبيك في المضامين، ومستوى التشبيك في المتابعة والتقييم، ومستوى التشبيك في تنفيذ المشاريع.

#### 1. مستوى التشبيك في مضامين وثيقتي الاستراتيجيتين

- كان هناك توافق واضح في مضامين الاستراتيجيتين في مجالي تقييم التحديات وتحديد الأهداف.

- ورد موضوع المياه في الاستراتيجية الزراعية كبنء في كل من الرؤيا والأهداف العامة والفرضيات التي بُنيت عليها الاستراتيجية.
  - كان الاختلاف واضحاً في ما يتعلق بنوعية مياه الري، نظراً لتركيز استراتيجية المياه والسياسات المنبثقة عنها على الاعتماد على المياه المعالجة كمصدر وحيد لتوفير النقص في المياه لغايات الري، بينما ركزت الاستراتيجية الزراعية بقوة على خفض نسبة المياه المعالجة في ما صار يسمى «خليط مياه الري».
  - أكدت استراتيجية المياه على تطوير الزراعة المروية كمحور أساسي من محاورها، من خلال تأكيدها على تقليل الممارسات الزراعية غير الكفوءة، وزيادة تزويد المياه لأغراض الزراعة، وتوفير خدمات المياه بكلفة مناسبة، وتأسيس نظام شامل لإدارة المخاطر. كما أكدت على الدعم المؤسسي للزراعة المروية. وقد صدر عن استراتيجية المياه ثماني سياسات معظمها يخدم قطاع الزراعة ويراعي حصته من المياه ولكن بالاعتماد أساساً على الكميات المضافة من المياه المعالجة.
  - تضمنت استراتيجية المياه تنفيذ مشاريع مائية ذات أثر مباشر على الزراعة ومياه الري، منها 11 مشروعاً خاصة بكميات مياه الشرب الإضافية، و7 مشاريع خاصة بمشاريع المياه المعالجة الإضافية، و6 مشاريع خاصة بالمياه الإضافية من الموارد المائية الحدية للمناطق النائية، ومجموعة مشاريع جاءت تحت 5 بنود اقترحتها وزارة المياه في الاستراتيجية الزراعية في إطار التعاون بين الاستراتيجيتين تتولى تنفيذها سلطة وادي الأردن.
  - تضمنت الاستراتيجية الزراعية 14 مشروعاً ذات علاقة بمياه الري تتولى تنفيذها وزارة الزراعة والمؤسسات الزراعية، منها 9 مشاريع لتحسين كفاءة استخدام مياه الري (3 لوزارة الزراعة، و3 لمؤسسة الإقراض الزراعي، و3 للمركز الوطني للبحوث الزراعية)، و5 مشاريع لتحسين نوعية مياه الري وتوفيرها 4 لوزارة الزراعة، ومشروع واحد للمركز الوطني للبحوث الزراعية.
2. مستوى التشبيك على صعيد متابعة وتقييم تنفيذ الاستراتيجيتين من قبل كل من وزارتي الزراعة والمياه لمتتين التشبيك في التنفيذ العملي بين الاستراتيجيتين
- على الرغم من وجود آلية واضحة للمتابعة في وثيقة الاستراتيجية الزراعية، إلا أن هذه الآلية لم تُتبع كما وردت في الوثيقة، ولم تظهر أي وثائق لدى وزارة الزراعة بهذا الخصوص.

- وعلى الرغم من وجود آلية للتقييم والمراجعة ومتابعة مؤشرات القياس وإصدارها بصورة دورية في وثيقة استراتيجية المياه، إلا أنه لم يتم تطبيق هذه الآلية، ولم تظهر أي وثائق لدى وزارة المياه بهذا الخصوص.
- لم يتم أي تواصل موثّق بين وزارتي الزراعة والمياه سواء كان ذلك من خلال الاجتماعات المشتركة أو المراسلات، لمتابعة التنسيق والتشبيك على مستوى التطبيق العملي لمضامين الاستراتيجيتين.

### 3. مستوى التشبيك على صعيد التنفيذ العملي والإنجازات المتحققة في المشاريع المائية في الاستراتيجيتين

- أ. التشبيك والإنجاز في المشاريع المائية في الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية (2016-2025):
- بالعودة إلى مشاريع وزارة الزراعة والمؤسسات الزراعية، يتبين أن نسبة الإنجاز في إجمالي مشاريع وزارة الزراعة والمركز الوطني للبحوث الزراعية ومؤسسة الإقراض الزراعي تبلغ 33%، إذ تم إنجاز ثلاثة مشاريع فقط من أصل تسعة مشاريع. أما نسبة الإنجاز في مشاريع الخمسة أخرى فتبلغ 40%، إذ تم إنجاز مشروعين فقط منها.
- بالعودة إلى المشاريع المائية الواردة في الاستراتيجية الزراعية والموكل تنفيذها لوزارة المياه (سلطة وادي الأردن وسلطة المياه)، يتبين أن ما تم تنفيذه أربعة مشاريع من أصل 12 مشروعاً، أي بنسبة إنجاز 33%.

### ب. التشبيك والإنجاز في المشاريع المائية في الاستراتيجية الوطنية للمياه (2016-2025):

- بالعودة إلى المشاريع الواردة في الاستراتيجية، يتبين أن هناك خمسة مشاريع قيد الدراسة، ومشروعين اثنين قيد التنفيذ، ومشروعين اثنين تم إنجازهما، وبإجمالي إنجاز يعادل أربعة مشاريع من أصل 11 مشروعاً، أي بنسبة إنجاز 36%.
- بالعودة إلى المشاريع السبعة الخاصة بالمياه المعالجة الإضافية، يتبين أنه تم تنفيذ مشروع واحد منها بنسبة إنجاز 14%، وأن أربعة مشاريع لم تنفذ (أي ما نسبته 57%)، ومشروعين قيد التنفيذ (ما نسبته 29%)؛ أحدهما بنسبة 30%، والثاني نسبة الإنجاز فيه غير محددة.

- بالعودة إلى المشاريع الستة الخاصة بالمياه الإضافية في الموارد الحديّة للمناطق النائية، يتبين أنه لم ينفذ أي مشروع منها، أي أن الإنجاز صفر.

## نتائج تقييم مستوى التشبيك الإجمالي بين الاستراتيجيتين الزراعية والمائية

أ. تقييم مستوى التشبيك النظري بين وثيقتي الاستراتيجيتين:

يوجد تشبيك نظري واضح بين وثيقتي الاستراتيجيتين في تحديد التحديات والأهداف، وكذلك الحال بالنسبة إلى المشاريع المائية في كل منهما، مما يُظهر مستوى واضحاً من التكامل. أما نقطة عدم التوافق الوحيدة بينهما فهي إصرار الاستراتيجية المائية على اعتماد المياه المعالجة مصدراً وحيداً لتلبية الطلب المتزايد لقطاع الزراعة على المياه. بينما تطالب الاستراتيجية الزراعية بتحسين نوعية مياه الري بكل الأساليب المتاحة.

ب. تقييم مستوى التشبيك في متابعة وتقييم تنفيذ الاستراتيجيتين:

لم يظهر ما يثبت أن أيّاً من الاستراتيجيتين قد تم متابعة وتقييم تنفيذها على الرغم من أن وثيقة كل منهما قد تضمنت آلية محددة للمتابعة والتقييم. فلم تكن هناك متابعة لتقييم الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية من قبل مديرية المتابعة في وزارة الزراعة كما نصت عليه وثيقة الاستراتيجية. وكذلك الحال بالنسبة للاستراتيجية الوطنية للمياه، إذ لم تجر متابعتها من قبل وزارة المياه كما نصت عليه وثيقة الاستراتيجية. كما لم يتم أي لقاء بين وزارتي الزراعة والمياه بخصوص متابعة وتقييم تنفيذ الاستراتيجيتين.

ج. تقييم مستوى التشبيك على صعيد إنجاز المشاريع المائية في كل من الاستراتيجيتين:

تبين أن مستوى الإنجاز في مشاريع المياه الموكل تنفيذها لوزارة الزراعة والمؤسسات الزراعية بموجب الاستراتيجيتين الزراعية خلال الفترة 2016-2018، تراوح بين 33% و40%.

بينما تراوح مستوى الإنجاز في مشاريع المياه الموكل تنفيذها لوزارة المياه وسلطة وادي الأردن وسلطة المياه بموجب استراتيجية المياه خلال الفترة 2016-2018، بين صفر% للمشاريع الستة الخاصة بالمياه الإضافية، و29% إلى 43% بالنسبة للمشاريع السبعة الخاصة بالمياه المعالجة.

## التوصيات

1. ضرورة استكمال التشبيك النظري بين استراتيجيتي الزراعة والمياه بفتح حوار متواصل بين وزارتي الزراعة والمياه حول زيادة خلط مياه الري بنسب متزايدة من المياه المعالجة والبحث عن مصادر أخرى غير المياه المعالجة لمواجهة الطلب المتزايد لقطاع الزراعة على المياه.
2. أن تتولى وزارة الزراعة متابعة وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الزراعيه دورياً (سنوياً) بحسب الآلية التي حددتها وثيقة الاستراتيجية. وكذلك أن تتولى وزارة المياه متابعة وتقييم تنفيذ استراتيجية المياه دورياً (سنوياً) بحسب الآلية التي حددتها وثيقة الاستراتيجية.
3. أن تتبادل وزارتا الزراعة والمياه وثائق نتائج المتابعة والتقييم الدورية لكلا الاستراتيجيتين، وأن تُنظَّم لقاءات من أجل تطوير نتائج التنفيذ.
4. وعلى صعيد رفع مستوى التشبيك لإنجاز المشاريع المائية في كل من الاستراتيجيتين (الإنجاز لا يصل إلى 50% في كل منهما)، لا بد من دراسة الأسباب المسؤولة عن ذلك. وفي هذا المجال من المهم إعادة النظر في الفرضيات التي بُنيت عليها كل من الاستراتيجيتين، والقيام بالمتابعة والتقييم لأعمال التنفيذ سنوياً، وبذل المزيد من الجهود للحصول على التمويل، وتحديد الأولويات بصورة دقيقة، وإعداد فرق مؤهلة للقيام بمهام التخطيط الاستراتيجي.